د. جابر عصفور:

عن الوليمة.. والدولة الحديثة.. والتنوير.. ودور مصر الثقافى !

- حين تحدث الازدواجية بين القوة السياسية والقوة الاجتماعية الضاغطة ذات التوجه الدينى، فالباب مفتوح أمام الانقلاب على الدولة المدنية!
- مثقفو الدولة العلمانية هم خط الدفاع الأول عن الدولة المدنية، وصدامهم مع التطرف حتمى!
- إذا لم تكن هناك (وليمة لأعشاب البحر) كان التطرف سيختار مسرحية أخرى أو رواية أخرى، أو وليمة أخرى!!
- الخصوصية مصطلح يستخدمه دعاة التقدم وأعداء التقدم فى آن واحد!
- الخصوصية يجب أن تكون المرادف للتنوع الإنسانى الخلاق!
- درس أزمة الوليمة أنه لا يوجد فارق جوهرى بين من نسميهم المتأسلمين (المعتدلين) والمتأسلمين (المتطرفين)!!

- خطابا طارق البشرى ومحمد سليم العوا انتهيا إلى الحكم على نوايا كاتب بما هو موجود فى عمل إبداعى فأصبحا مثل محمد عباس!
- الخطاب الدينى الأصولى من صنع بشر ويحتمل المناقشة!
- أصبحنا نتمنى عصر مشايخ الاستنارة وعلى رأسهم محمد عبده، فى مناقشته لفرح أنطون، أو محمد فريد وجدى فى محاورته لإسماعيل أدهم!
- د. زقزوق وزير الأوقاف كان الصوت المعتدل الوحيد الذى ظهر أثناء الأزمة!
- أول علامات الاستقلال هى الاستقلال العقلى .. أى الاستعداد لوضع كل شىء موضع المساءلة!
- لا أميل إلى ثنائية «تنويريين» و «ظلاميين».. فالثنائية الحقيقية التى تدور المعركة حولها هى (دولة دينية) و (دولة مدنية)!
- هناك بعض المستنيرين دينيا ليسوا ضد الدولة المدنية!
- اللوم فى قضية الديمقراطية ينبغى أن يوجه - أيضا - لمؤسسات المجتمع المدنى!
- ٣٥٠ ساندوا إبراهيم أصلان و ١٠٠٠ ساندوا مارسيل خليفة!
- إسرائيل أكبر جهة فى الشرق الأوسط تنتهك حقوق الملكية الفكرية والإبداعية!
- للأسف لدينا أساتذة متخصصين فى سرقة الكتب!
- نعم.. نحن منحازون إلى اتجاه بعينه فى المجلس الأعلى للثقافة!
- لدينا جيل ثان.. والمستقبل مفرح!

د. جابر عصفور..

كلما حاورت هذا المثقف/ العمدة، خرجت وأنا أشعر أننى كسبت أشياء أكبر بكثير من مجرد مادة مهمة للنشر!!

وقد حرت طويلا فى أن أضع يدى ـ بالضبط ـ على العنصر الذى يتمتع بأرجحية أكبر بين هذه الأشياء!

هل هو درس ضاف أتعلمه فى علوم النقد الأدبى وتحليل النصوص؟

هل هو دور باسل فى حراسة ساحة الثقافة المصرية؟

هل هو تلك الطبيعة الفوارة المحتفلة بالحياة؟

هل هو ذلك الاطلاع الموسوعى المتصل بالراهن الكونى.. أو هل هو هذا التطلع الوثاب الطامح إلى الاشتباك مع أسئلة العصر والإجابة عليها؟!

هل.. وهل..!!

إلى أن وصلت.. ربما هذه المرة (وفى حوار جمعنى به فى نيويورك إبان حضوره اجتماعات الأمم المتحدة لمراجعة منتصف العقد لنتائج مؤتمر المرأة فى بكين، حين كان ضمن الوفد الذى ترأسته السيدة الفاضلة سوزان مبارك) إلى ما أعتقد أنه العامل الذى تفوق أرجحيته ما عداه..

هذا المثقف/ الركن ينجح بامتياز، فى دفعى إلى حالة حيوية ذهنية كاملة، ويقظة، ورغبة فى التساؤل، واندماج فى الحوار..

هو ـ ببساطة ـ أحد المحرضين الكبار جدا على التفكير وإعمال العقل.

هو يجبرك ـ بعلمه الغزير ومنهجيته الراقية ـ على دخول ساحة التحدى، ومن

ثم الاحتشاد المعرفى والفكرى الكامل لتكون على المستوى، موافقا أو معارضا، بالتماس أو بالتقاطع.. ولكن المهم أن تقوم باستيلاد طاقتك على الإبداع، مستجيبا لمقولاته وتساؤلاته التحريضية التى لا تنتهى..

وفى هذا الحوار يناقش معى أزمة وليمة أعشاب البحر، ودور مفكرى الدولة المدنية فى حمايتها، وقضية حقوق الملكية الفكرية، وقضايا حرية الإبداع، ودور مصر الثقافى وإنجاز المجلس الأعلى للثقافة.

وفيما يلى نص الحوار:

● **قضية (حرية التعبير) تفرض نفسها ـ بقوة ـ على الذهن العربى، هذه الأيام وأحسب أننى مصيب حين أراها ـ الآن ـ تتعرض لاختبار قاس، تمت فيه (خصخصة) أدوات القهر، لتمسك بها جماعات أهلية، تحاصر المثقفين والمبدعين، بعد أن كانت السلطة، أو الأنظمة فى الأزمان الخالية، هى التى تقوم بهذا الدور.. فانظر ماذا ترى؟**

○ هذه المشكلة ليست ابنة اليوم، وإنما هى مشكلة قديمة نسبيا، وقد ظهرت ـ على وجه التحديد ـ منذ بدأت دعاوى الدولة الدينية، ومحاولات جماعات التطرف للقيام بانقلابات ضد الدولة المدنية.

هذا يرجع إلى السبعينيات، ولكن ـ للأسف ـ لم ينتبه أحد إلى خطورة هذه الظاهرة بالقدر الكافى.

وحين أقول خطورة هذه الظاهرة، فأنا أعنى تصاعد وأرجحية ازدواجية معنية فى المجتمع المصرى، وهى ازدواجية تكون فيها القوة السياسية فى جانب، وما يسمى بالقوة الاجتماعية الضاغطة ذات التوجه الدينى فى جانب آخر.

وللأسف، فإنه نتيجة تصاعد القوة الاجتماعية الضاغطة ذات التوجه الدينى حدثت كارثة اغتيال السادات.

ومع ذلك لم يستوعب أحد الدرس تماما، وكانت النتيجة وجود مستمر لجماعات التطرف الدينى.

وبالقطع، فإن صدام هذه الجماعات مع المثقفين كان حتميا، بسبب بالغ البساطة، هو أن المثقفين، خصوصا مثقفى الاستنارة، أو مثقفى الدولة العلمانية - كما يسمونهم - هم خط الدفاع الأول عن الدولة المدنية، وإذا سقط خط الدفاع الثقافى الأول عن الدولة المدنية، أصبح الطريق مفتوحا لإحداث انقلاب، وإقامة دولة دينية.

ومما يؤسف له أن هؤلاء المثقفين المدنيين ظلوا يعملون وحدهم فى حالات كثيرة، ولا يتلقون المساعدة الكافية من الدولة المدنية التى يدافعون عن وجودها.

والنتيجة هى ما نراه الآن.

وإذا أخذت على سبيل المثال الحالة الأخيرة، التى حدثت بسبب رواية (وليمة لأعشاب البحر)، والتى أصر على أن أسميها فتنة، ستجدها تلخص الموقف كله.

أحد أطرافها مجموعة ذات توجه سياسى - بالدرجة الأولى - ترفع شعار الإسلام، والإسلام برىء - أصلا - من دعاوى تطرفها، وتريد أن تمارس ضغطا سياسيا على الحكومة التى أصدرت حكما بالسجن - بوساطة القضاء - على ثلاثة من حزبها، واحد منهم رئيس تحرير جريدة الشعب)، وفى نفس الوقت تستعد للتسخين للانتخابات، فاختارت رواية وليمة لأعشاب البحر.

وبالمناسبة، إذا لم تكن هناك وليمة لأعشاب البحر، كان من الممكن أن يختار التطرف مسرحية غيرها، أو رواية غيرها، أو ديوان شعر غيرها، لكى يفجر هذه الفتنة.

وعندما اندلعت الفتنة، تراخت أجهزة إعلامنا وترددت - للأسف - فى معالجة الأمر، بما أدى إلى زيادة رقعتها وقوة تأثيرها.

ولكن سرعان ما انكشفت أسباب الفتنة السياسية وراء الأقنعة الدينية،

فخمدت النيران، ولم تخرج الفتنة إلى الشارع، وكل ما أفلحوا فيه هو تهييج مجموعة من الطلبة فى الأزهر، بوساطة أساتذة أزهريين منتسبين إلى جماعات التطرف وتهييج بعض خطباء المساجد، ولكن لما عُرفت الحقيقة، وعندما عُرفت الدوافع خمدت الفتنة.

ومع ذلك، فإننى أتصور أن ما حدث كان أمرا بالغ الدلالة، ويدل على خط متصاعد بدأ باغتيال الشيخ الذهبى واستمر يتصاعد مرورا بمحاولات اغتيال لمسئولين سياسيين وأدباء ومفكرين، على رأسهم نجيب محفوظ، إلى أن وصلنا إلى هذا الوضع، وإذا لم نستوعب الدرس من هذه الفتنة الأخيرة ستكون النتائج وخيمة.

هذا فيما يخص قضية حرية التعبير، وفيما يخص استئثار جمعات التطرف بأدوات القهر، ومحاولتها ضرب الدولة المدنية الحديثة فى مقتل.

خصوصية!

● **عادة ما يتم سحب لافتة الخصوصية الثقافية، وتأكيد الهوية الذاتية الحضارية - يا دكتور جابر - فى مواجهة مع قيم العصر، ومعطياته، وكأن (الخصوصية) تعنى (المخاصمة)، أو كأن الخصوصية تعنى الارتكان إلى مرجعيات ماضوية فقط.. ما الذى يمنع استخلاص مساحة لقاء أو التقاء بين أن نعيش الزمن ونشتبك مع أسئلة المستقبل، وما يمكن تسميته الهوية الذاتية الحضارية؟**

○ أولا الخصوصية مصطلح يستخدمه دعاة التقدم وأعداء التقدم فى الوقت نفسه.

ففى حالة أعداء التقدم تستخدم الخصوصية لتبرير الانغلاق على الذات باسم الحفاظ على هوية وهمية.. لأنه لا توجد هناك هوية ثابتة غير متغيرة عبر

العصور، فالهوية دائما متغيرة، وعناصرها متغيرة، وإن احتوت على بعض عناصر الثبات.

إذن، فهناك خصوصية يدعو إليها أنصار الانغلاق، وهؤلاء حريصون كل الحرص على التذرع بالهوية لمقاومة الانفتاح على العالم المتقدم، وخوفا منه فى نفس الوقت.

ولكن هناك خصوصية أخرى يلوذ بها دعاة التقدم ويؤكدونها، وهى خصوصية تنبع من مفهوم رحب لما يسمى بالتنوع الإنسانى.

نحن ـ الآن ـ فى الأمم المتحدة (وقد كنت أحضر اجتماعات وسط ما لا يقل عن ٢٠٠ دولة وأسمع عشرات اللغات، وعشرات اللهجات) وبالتأكيد لكل ثقافة من هذه الثقافات خصوصيتها.

ولكن هل هذه (الخصوصية) تتعارض مع (العمومية)؟

بالتأكيد لا..

أنا أتصور أن الخصوصية ـ عند دعاة التقدم ـ هى الوجه الآخر للإنسانية.

خصوصيتى لا تتعارض مع إنسانيتى، وإنسانيتى تعنى أننى وريث كل حضارات الدنيا، ومطالب بأن أسهم فيها بما يدفعها إلى الأمام، من حيث كونها حضارة (إنسانية) فى نهاية المطاف.

وخصوصيتى هى الجهد الخاص، الذى أبذله فى صنع هذه الحضارة، مستفيدا من موروثى الخاص، ومحاورا لكل موروث إنسانى فى العالم، انطلاقا إلى الأمام.

وبهذا المعنى تكون الخصوصية هى المرادف للتنوع الإنسانى الخلاق، وتكون مرادفا آخر لعدم الانسحاق فى ثقافة مهيمنة، ولعدم التبعية.

وإذا كنا نقف ضد (الاتباع) بمعناه الفكرى، و(التبعية) بمعناها السياسى/ الاقتصادى. فتصورنا المنفتح للهوية، هو تصور لما يجعلنى (أنا) أكون (أنا) على الرغم من علاقتى الوثيقة جدا بكل المختلفين عنى والمغايرين لى.

آخر!

● **أنت واحد ممن يعترفون بالآخر (على هذا النحو) سواء كان الآخر السياسى، أو الآخر الثقافى، أو الآخر العقائدى/ الدينى. ما هى جملة ملاحظاتك على هذا الآخر فى مستويات خطابه الثلاثة، خلال أزمة (وليمة لأعشاب البحر) الأخيرة؟**

○ ما الذى تقصده (بالآخر) فى وليمة أعشاب البحر؟

● **الآخر.. الضد!**

○ الدرس الذى استخلصته من تحليل أشكال الخطاب التى استخدمت فى فتنة وليمة لأعشاب البحر، أنه لا يوجد هناك فارق جذرى، بين من نسميهم المتأسلمين المعتدلين، والمتأسلمين المتطرفين، لأن الفارق ـ فى نظرى ـ ظل فارقا فى استخدام المفردات!

فمفردات المتأسلم المعتدل، خلت من كلمات مثل: (القتل ـ الدم)، ولكن فى التحليل النهائى كانت النتيجة واحدة.

هناك مناطق متفق عليها (لا توجد حرية للإبداع ـ لا توجد خصوصية للإبداع ـ ما يسمى بالحرية غير موجود).

ولهذا تجد ـ مثلا ـ مفكر مثل طارق البشرى، ومفكر مواز له مثل محمد سليم العوا، كلاهما انتهى إلى صياغة خطاب يرفض عملا إبداعيا، بحجة أن هذا العمل الإبداعى فيه شخصية تتلفظ ببعض عبارات غير لائقة دينيا.

كما انخرط كل منهما فى أحادية فكرية بعيدة عن السياق العام للعمل الأدبى، بل ذهب طارق البشرى ـ مثلا ـ إلى حد المطابقة بين شخصية كاتب الرواية وهو سورى، وشخصية البطل فى الرواية وهو ـ بالمناسبة ـ عراقى !!

وزعم طارق أن التشابه كبير بين الاثنين، كما لو كان هو يعرف مؤلف هذا البطل، وكما لو كان يحكم على نوايا الكاتب بما هو موجود فى الأعمال الإبداعية، وهذا ـ بالطبع ـ موقف أصولى فى النهاية.

إذن الفارق بين خطاب محمد سليم العوا وطارق البشرى من ناحية، والخطاب المتطرف لمحمد عباس (الذى أشعل الفتنة فى صحيفة الشعب) هو فارق غير جذرى.

بل إن هناك نقاطا مشتركة بين الاثنين، تتمثل فى: الحجر على الإبداع، وفى وضع قيود على حرية العقل الإنسانى.. وبالمناسبة فيها تجاهل للمبادئ الإسلامية الأصيلة، مثل: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[1] وكذلك ما روى عن مالك: «إذا ورد عن أحدكم قول يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد.. حُمل على الإيمان.. ولم يحمل على الكفر».. هذا كله استبعد وكأن هناك نوع من الاتفاق المضمر بين ممثلى مختلف التيارات المتأسلمة على تكفير هذه الرواية، الأمر الذى يجعلنى أتشكك فى المنطلقات الفكرية لما يسمى بالخطاب الدينى (وبالمناسبة الخطاب الدينى هو من صنع بشر وليس كالقرآن أو الكتب المقدسة) أقول يجعلنى أتشكك فى الخطاب الدينى، من حيث أنه خطاب يبدأ وينتهى بوضع أصولى، بمعنى أنه يتمسك ببعض المبادئ الوضعية، ويرى أنها المبادئ الوحيدة الصحيحة صحة مطلقة، وأنه لا ينبغى الخروج عليها بأى حال من الأحوال.

ومن هذا المنطلق، لا فرق بين الصقور والحمائم، أو بين المعتدلين والمتطرفين.

ولكن الفارق كبير جدا بين متأسلمى اليوم (معتدلين ومتطرفين)، ومشايخ الأزهر المستنيرين فى الماضى.

على سبيل المثال: لم يجد محمد عبده غضاضة ـ إطلاقا ـ فى أن يكتب فرح أنطون ما كتب عام ١٩٠٣، ويناقشه فى معنى الدولة المدنية، ومعنى التسامح، وعلى أساس أن فرح أنطون غير دينى أصلا.

وبنفس منطلق مشايخ الاستنارة، كان محمد فريد وجدى رئيس تحرير مجلة الأزهر يناقش إسماعيل أدهم عام ١٩٣٦، عندما كتب: (لماذا أنا ملحد؟!).

لقد فعل محمد فريد وجدى باحترام شديد جدا، وبإقرار حق إسماعيل أدهم فى أن يعلن إلحاده.

(١) سورة الكهف / ٢٩.

وإذا كان الخطاب الدينى ـ الآن ـ قد نسى هذه المبادئ السمحة، وطفق يتحدث من منطلق أنه يصون الإسلام ويحمى الإسلام، وأن أحدا لا يستطيع أن يخرج عما يعتبره هذا الخطاب مبادئ الدين، فإنه يكون قد أحال الدين ـ فى نهاية الأمر إلى تأويلات بشرية، تتحول بدورها إلى مبادئ جامدة.

هذا يجعلنى أتشكك فى أن هذا الخطاب الدينى القائم، هو خطاب مستعد أن يخوض حوارا ديمقراطيا، أو ـ حتى ـ يسهم فى تجربة ديمقراطية، أو حتى إذا نجح فى الحصول على الحكم، يمكن أن يسمح للمغايرين أو المختلفين بحق الوجود.. هذا مستحيل.

النتائج واضحة لنا الآن!

ودليلى البسيط هو.. خذ ـ مثلا ـ ما قيل حول رواية وليمة لأعشاب البحر، ستجد ـ باختصار ـ أن الجماعة الثقافية المصرية انقسمت إلى نصفين:

أحدهما هو الضعيف الهامشى، المدنى، الذى يعترف بحق المبدع فى الكتابة، وبأن الأعمال الإبداعية لا تُقرأ حرفية، وتعترف بحق المفكر فى الاجتهاد ـ حتى ـ وإن أخطأ.

والنصف الآخر صوته أعلى، لأنه المسيطر على الثقافة العامة، ولديه وسائل اتصال جماهيرية قوية، ولن تجد اختلافا كبيرا بينه وبين خطاب التطرف ـ لحظة الأزمة ـ لأن الفصيلين (المعتدل و المتطرف) من المتأسلمين ـ فى التحليل النهائى ـ ينتهيا إلى نفس المعانى.

وللأمانة لم يكن هناك استثناء غير صوت الدكتور زقزوق وزير الأوقاف، وهو الصوت العاقل المعتدل الوحيد، الذى ظهر فى الأزمة، حين قال: إن الأزمة ـ كلها ـ مصطنعة، وكان ما أغنانا نحن المسلمين أن نفجرها وأن نقيم الدنيا ولا نقعدها، فنسىء إلى صورة الإسلام.

وفيما عدا هذا الاستثناء كانت كل الخطابات الدينية، خطابات واحدة، تصب فى نهاية واحدة، وتتحرك من منطلقات واحدة، وكلها منطلقات معادية للديمقراطية!

مؤامرة!

● **أصبح فكر المؤامرة (فى هذا الإطار) علما وصناعة فى مصر المحروسة.. بل ونشأت حوله طبقة من المنظرين والمبرراتية.. وصرنا مواجهين فى أية مناسبة، بصيغ سابقة التجهيز، تتحدث عن تربص الغرب بنا، وتنوعت ردود أفعالنا إزاء هذه الأوهام، ما بين (دونية) و (استعلاء).. الأولى تحقر من قدراتنا على الالتحاق بالعصر، وترد ذلك إلى المؤامرة الكونية الشريرة. والأخرى تحاكم قيم هذا العصر وتدينها إدانات أخلاقية، وتراها أيضا انعكاسا لذات المؤامرة.. كيف ترى أزمة العقل المصرى الحالية فى ظل نظرية المؤامرة.. دونية واستعلاء؟**

○ أنا من المتشككين فى نظرية المؤامرة إلى أبعد حد.

فأنا من المؤمنين أن أية كارثة ثقافية تحيق بالإنسان، له إسهام كبير فيها.

فالغرب لن يغزوك ثقافيا إلا إذا كنت مستعدا لأن تُغزى ثقافيا.

وكونك جاهزا لأن تُغزى ثقافيا، ينطلق ـ أساسا ـ من الرفض الأعمى والانغلاق على النفس. لكن لو كانت ثقافتك عقلانية، تؤمن بالحوار، وبالتعدد، وبوضع الأشياء موضع المساءلة، يستحيل أن يستطيع طرف غزوك ثقافيا، وأن تكون ثقافتك خاضعة.

أول علامات الاستقلال ـ بكل معانيه ـ هى استقلال العقل، ومعنى استقلال العقل هو تحرره من كل قيد مسبق، وقدرة هذا العقل ـ فى حركته الحرة ـ على أن يخضع كل شىء (يقع فى دائرته) موضع المُساءلة!

هذا العقل لا يمكن أن يُستغل، ولا يمكن أن يكون تابعا تبعية سياسية أو اقتصادية أو فكرية بأى حال من الأحوال، أو أن تتلبسه الروح الدونية أو المستعلية التى كنت تتحدث عنها.

من هذا فليس لدىَّ ما لدى البعض من إيمان عميق بنظرية المؤامرة.

ولكن ـ بالتأكيد ـ فإن هناك قوى تريد لمصر أن تكون ضعيفة (وبالمناسبة ليس من الضرورى أن تكون أجنبية، ولكن يمكن أن تكون إقليمية)، ولا تريد لها أن تمارس دورها الحيوى.

مصر لها دائما دورها الحيوى، وبمجرد أن تتحرك فيه تملأه! وتفرض وجودها وحضورها، الذى يراه البعض سيطرة.

من المؤكد أن هناك قوى تريد أن تفعل ذلك، وهناك قوى تريد تحجيم الثقافة العقلانية الحقيقية، وهناك ـ بالمناسبة ـ وسائل مباشرة ووسائل غير مباشرة لتحقيق هذا، منها ـ مثلا ـ أن كتابات التطرف تدعم ـ عمليا ـ من بعض القوى الإقليمية، وأن هناك شخصيات عربية توزع كتب ابن تيمية مجانا، وخصوصا كتاب (الفتاوى) الذى يحتوى مجموعة المبادئ الأولى للتكفير.

وأنا أعرف أن هناك مكتبات فى مصر تتلقى تمويلا خارجيا كى تطبع كتبها ذات التوجه الدينى، ويتم توجيه بعض أموال الزكاة إلى مجموعة من المشايخ ورموز التيارات الإسلامية فى مصر، للإنفاق على الفقراء، فيذهب بعضها إلى الفقراء، ويذهب البعض الآخر إلى أشياء أخرى.

وهناك أجهزة إعلام تعمل على استقطاب الكتاب المصريين واستكتابهم، وترويضهم إذا أمكن، وإذا لم يكن من الممكن ترويضهم، أذابتهم وسط زحام آخر.

من المؤكد أن هناك قوى تريد أن تحجم دور مصر الثقافى، وقوى تريد أن تسلب مصر دورها الثقافى، وقوى كانت تريد أن تحل محل القاهرة (ثقافيا) مثل بغداد، طوال فترة صعود صدام حسين قبل أن يقدم على كارثته.

نعم هناك قوى داخلية، وقوى خارجية تحاول أن تحجم دور مصر الثقافى، ولكن لن يحجم دور مصر الثقافى إلا مصر.

الثقافة المصرية ضخمة وليست صغيرة، وهذه الثقافة الضخمة لن يحجمها إلا

صانعوها وأجهزتها. وهنا تتحقق الكارثة، وتتحقق فكرة المؤامرة.. ولكن لحسن الحظ أن هذا لا يحدث.

● **ولكن فكر المؤامرة يظل سائدا سواء فى قطاع ذى توجه أصولى دينى، أو فى قطاعات أخرى؟**

○ لا نحن نتكلم الآن من وجهة نظرنا (باعتبارنا مثقفى دولة مدنية)، ولكن إذا ذهبت إلى الجانب الآخر، ستجد أن نظرية المؤامرة هى عنصر أساسى من التكوين الفكرى للجماعات المتأسلمة، فتكوينهم الفكرى كله قائم على أن الإسلام فى خطر (على نحو ما يفهمونه)، وأن هذا الإسلام الذى فى خطر، يواجه بمؤامرة من الملاحدة الكفار، الذين يوظفون مجموعة من الملاحدة المحليين لتدمير الإسلام!

التيار المتأسلم كله متفق على هذا، وهو عنصر أساسى من تكوينهم، وبالمناسبة، فإنه ـ حتى ـ الإلحاح على ذلك له دلالة كاشفة، وهى أن ذهنيتهم نفسها غير مستقلة، بمعنى أن هذا الذهن الأصولى يعتمد على تقليد مجموعة من الكتابات وحفظها، والنظر إليها على أنها مبادئ لا تقبل الجدل أو الشك أو المساءلة أو المراجعة، وعندما يرى أى شىء يحدث من حوله، فإنه يرده إلى أصل معاد. ومن هنا، فإن فكرة المؤامرة بالنسبة لهم أساسية جدا.

ثنائية!

● **(الظلاميون) و (التنويريون) مصطلحان نحتا لنفسيهما وجودا فى اللغة اليومية لكتائب الصراع الاجتماعى والثقافى فى مصر.. هل تعتقد أنهما مجرد وصفين مجردين تجريدا عاليا، يقران ثنائية أخرى، من تلك الثنائيات الشائعة/ الذائعة فى بر مصر (مع التاريخ/ ضد التاريخ.. علمانى/ ملحد.. وطنى/ خائن).. أم أن دلالات كل منهما تتسع لتشير إلى منظومة حقيقية مركبة من المعانى والأفكار؟**

○ أنا شخصيا (على الرغم من أننى معروف بكثرة كتاباتى عن التنوير، لم أعد أميل ـ كثيرا إلى هذه الثنائية (تنويرى/ إظلامى) لأنها فى حالات كثيرة لا تدل على شىء.

الثنائية الحقيقية التى تدور حولها معركة فعلية، ولكنها تأخذ أشكالا مختلفة، هى: (دولة مدنية) و (دولة دينية).

أنصار هذه الدولة الدينية يعتمدون على تأويل بعينه للدين، ويترتب على هذا مجموعة من النتائج المعروفة.

وهذه النخبة المأولة دينيا، لابد أن تتعصب لتأويلها، وكل من يصطدم بهذا التأويل يصبح خارج الجنة فى الدنيا وفى الآخرة.

وفى المقابل هناك مجموعة تريد أن تقيم دولة مدنية، يحكمها مبدأ الفصل بين السلطات، ودستور مدنى يحقق المصالح المشتركة لمجموع المواطنين، من دون تمييز على أساس من الدين أو الجنس أو العرق.

فى داخل هذا المربع المتحمس للدولة المدنية، هناك من يدافعون عن دولة شبه مدنية، وهناك من يريد دولة مدنية ليبرالية على الطراز الأمريكى، وهناك من يريد إقامة دولة اشتراكية ديمقراطية على الطراز السويدى مثلا، ولكن فى التحليل النهائى، مطالبتهم ـ جميعا ـ تكون بدولة مدنية.

استخدام هذه الثنائية (دولة دينية/ دولة مدنية) سيضعنا على أرض صلبة، ولا يوسع دائرة العداء، وخصوصا أن هناك مجموعة من المستنيرين دينيا ليسوا ضد الدولة المدنية، فهم يؤيدونها ويروجون لها.

الذين لا يصطدمون بالدولة المدنية هم العقلاء، لأن الدولة المدنية هى التى تحمى التوجهات الدينية، لسبب غاية فى البساطة، وهو أن هذه الدولة ـ بطبيعتها ـ قائمة على احترام كل الأديان من ناحية، وعلى احترام التأويلات المختلفة فى كل دين من ناحية ثانية. وعلى هذا الأساس فإن الدولة المدنية ستسمح للمسلم،

بالوجود المشترك مع المسيحى واليهودى، وستسمح بالوجود المشترك بين المسلم الشيعى والسنى والمعتزلى، لسبب بسيط، هو أن هذه الدولة هى ـ بطبيعتها ـ قائمة على عدم التعصب لتيار دينى، وهذا مالم يحدث فى أى دولة دينية فى تاريخنا الإسلامى.

حداثة!

● **إلى أى مدى يتصل ـ إذن ـ مفهوم الدولة الحديثة، بتأسيس آليات لإسهام المثقفين فى تشكيل قرار الدولة بالرأى فى المجالات المختلفة، مع النظر لاختلاف الحالة المشار إليها عن مفهوم (التنفيس) التى تتظاهر فيها بعض السلطات فى العالم العربى، بمشاركة المثقفين، على حين تكون هذه المشاركة هامشية أو غير جادة، اتفقت الأطراف على أن يكون لها شكل أو صوت المشاركة من دون مضمونها؟!**

○ بوضوح شديد، ومن النهاية، فإن الدول العربية ذات الطابع المدنى، تسعى لأن تكون دولا حديثة ومدنية بالمعنى الحقيقى ولكننا لا نستطيع أن نقول، إننا فى هذا المكان أو ذاك على امتداد الأقطار العربية نعيش فى دولة حديثة، بالمعنى الموجود فى أوروبا، أو فى الولايات المتحدة الأمريكية.

هناك دول عربية ـ تتفاوت بالقطع من حيث تجربتها التاريخية ـ قطعت جزءا من طريق الالتحاق بالمدنية، أو الالتصاق بالحداثة.

وعلى سبيل المثال، فإن الدولة المدنية فى مصر أقدم من غيرها من الدول العربية الأخرى، فمن عصر محمد على باشا، وهى قد بدأت ما يسمى بتحديث الدولة وفكرة حضورها المدنى، ولها تاريخ فى هذا، تستطيع كمثقف أن تتذكره وأن تحدث به وعيا لدى الناس.

فعندما افتتحت الجامعة المصرية ـ مثلا ـ فى ديسمبر ١٩٠٨، جاء سعد زغلول

(الأزهرى التكوين) لحضور الافتتاح، وسمع الكلمات والخطب التى ألقيت فى هذه المناسبة، فقال: إن أحسن الكلمات كانت كلمة عبد الخالق باشا ثروت، وأسوأ كلمة قيلت هى كلمة أحمد زكى بك (الذى أصبح فيما بعد أحمد زكى باشا) لأنه تحدث فيها عن الدين وتاريخه ودوره، وليس هذا ـ من وجهة نظر سعد زغلول ـ ما ينبغى أن يقال فى افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم!!

وعندما يتولى الملك فاروق الحكم، بعد وفاة الملك فؤاد، يقترح الوصى على العرش فى هذا الوقت أن يؤدى الملك فاروق اليمين الدستورية أمام الأزهر، فيرفض مصطفى النحاس باشا تماما ويهدد بالاستقالة، ويصر على أن الملك فاروق (بوصفه رئيس دولة مدنية) ينبغى أن يؤدى اليمين الدستورية أمام البرلمان، الذى هو بلورة السلطة المدنية!

وعندما صدر دستور ١٩٢٣ (على الرغم من كل الانتقادات الوفدية التى وجهت لهذا الدستور لأن الوفديين كانوا خارج الحكم ولم يقوموا بإصداره)، فإنه حمى طه حسين عام ١٩٢٦ فى أزمة (فى الشعر الجاهلى)، ومكن محمد نور رئيس نيابة مصر من الإفراج عن عميد الأدب العربى، معتمدا على نصوص دستور ١٩٢٣، التى تنص على حرية الرأى والعقيدة.

هناك تراث هائل وقديم للدولة المدنية فى مصر.

يكفى أن تعرف أن أول مدرسة للبنات افتتحت فى مصر عام ١٨٧٣، وأن أول مدرسة للبنات فى قطر افتتحت عام ١٩٧٣!!

- **لو سمحت لى ـ يا دكتور ـ فأنا أكلمك عن حقيقة مشاركة المثقفين فى تشكيل القرار السياسى بالرأى.. مساهمة هذا المجتمع المدنى برموزه ونجومه ممثلى التيارات المختلفة التى تحولت عن تشكيل القرار السياسى بالرأى، إلى «نمرة» تؤدى فى القنوات الفضائية العربية، وبدا وكأن الأطراف جميعا متفقة على حدودها؟**

○ كلامك فيه بعض الحق.

ولكن المسئولية ـ هنا ـ مشتركة فى تقديرى، يعنى بمقدار ما ينبغى توجيه اللوم إلى الحكومة لأنها لا تسمح للأطراف المتباينة أو المتعددة للمثقفين فى أن تدلى برأيها، ومازال الضوء الأخضر الذى تعطيه هو لفصيل من المنتفعين سياسيا انتهى عمره الافتراضى منذ سنوات.

بمقدار هذا ينبغى توجيه اللوم لمؤسسات المجتمع المدنى، لأن جهودها مبعثرة مشتتة، وهى لم تأخذ نفسها بالحزم الكافى فى تأكيد كثير من القضايا.

ففى أزمة مثل أزمة (وليمة لأعشاب البحر) وعندما توجه النيابة الاتهام لواحد مثل الأديب إبراهيم أصلان، لم يوقع سوى ٣٥٠ إلى ٤٠٠ مثقف على بيان بالاشتراك معه، وهذا فى مصر التى يبلغ تعدادها ٦٢ مليون نسمة. أما فى لبنان ذى التعداد المحدود، فقد وقع ألف مثقف على عريضة واحدة فى التضامن مع مارسيل خليفة عندما قُدم للقضاء بتهم دينية أيضا.

هذا معناه أن مؤسسات المجتمع المدنى عندنا مازالت متشرذمة ـ فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة التى يجب أن تذكر بالتقدير.

أما الأحزاب السياسية فى مصر، فهى ـ للأسف ـ أحزاب صورية قامت بما يمكن تسميته المحاكاة Stimulation لبطريركية الدولة، وأصبحت هى الأخرى أحزابا بطريركية.

وإذا نظرت لأى حزب فسوف تجده صورة طبق الأصل من الآخر، رجل وحوله مجموعة من الناس، ولم يحدث فيها هذا الحراك الذى يمكن أن تحس به فى إنجلترا أو فرنسا!

وفى نفس الوقت، فإن التجربة الديمقراطية للمثقفين المصريين مازالت صغيرة، ولذلك فإن العيار كثيرا ما يفلت، وسرعان ما ينفرط عقدهم، وينشغلوا بقضايا ثانوية عن القضايا الأساسية.

وبالمناسبة، فإنه من الأشياء الجميلة جدا فى أزمة (وليمة لأعشاب البحر) أنها جمعت المثقفين المصريين.

لو رفعت مؤثر الأزمة، وهدأ هؤلاء المثقفون، ينفرط عقدهم مرة أخرى، ويسير كل منهم فى طريق.

أضف على ذلك، أنه ـ حتى الآن ـ هناك عند المثقفين مفهوم خاطئ عن علاقة المثقف بالدولة، فبعض هؤلاء المثقفين ـ على الأقل ـ تبدو الدولة ـ بالنسبة له، وكأنها كتلة سوداء، فتجد شخصا يقبل العمل فى الجامعة، ولكنه لا يقبل أن يعمل فى وزارة الثقافة بمعنى أنها (دولة)!!

ولكن ما ينبغى أن يقال فى هذا السياق، اختزالا وبلورة، هو أنه بمقدار ما تكون لدينا الشجاعة لأن نتوجه بالنقد إلى الدولة بمؤسساتها وبتنظيماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه يجب ـ فى نفس الوقت ـ أن نضع مؤسسات المجتمع المدنى موضع المساءلة.

فمن غير المعقول أن تكون لديك مؤسسات مجتمع مدنى من ١٨٣٤ يعنى من أكثر من قرن ونصف قرن، وهى تتكون فى كل اتجاه، ولم تحدث أية مراجعة لها.

حوارك جعلنى أسترجع هذه الحقيقة الآن، وهى حقيقة مدهشة، إذ لم يعقد عندنا مؤتمر، ولم تقم جهة ما بمراجعة أو دراسة لعمل وآليات عمل المجتمع المدنى فى مصر.

ربما لو حدث هذا نستطيع أن نضع أيادينا على أسباب ضعف مؤسسات المجتمع المدنى ونجعلها أكثر قوة.

التعويل على الحكومة هو المبدأ السائد الآن.

فإذا أردنا إصدار مجلات ثقافية ننتظر إلى أن تصدرها الحكومة، ولا أعرف لماذا لا نصدرها نحن، مع أن مؤسسات المجتمع المدنى قوية وتستطيع هذا.

وبالمناسبة، فإن التعليم فى مصر يتم عن طريق مؤسسات مجتمع مدنى (NGO'S)، فالجامعة المصرية كانت جامعة أهلية، وهذا على سبيل المثال.

إذن الدور الذى يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تلعبه، هو دور فاعل جدا، ولو لعبته فسوف يكون عائده رائعا فيما يتصل بإشاعة جو العقلانية فى التفكير، وفى محاربة أفكار التطرف بين الجماهير، وباستئصال أو ـ على الأقل ـ تقليص دوائر خطاب العنف (الذى يستخدم حتى فى اللغة العادية).. هذا سيجعل الناس أكثر وعيا بحقوقهم وواجباتهم بما سيكون له مردود سياسى واقتصادى رائع!

اختباء!

● **لا أحد ـ يا دكتور جابر ـ يستطيع الاختباء فى هذا الزمان الجديد.. وانتهاكات الملكية الفكرية التى أوشكت أن تصبح عرفا أقوى من القانون، صارت ـ الآن ـ مرئية، وفى الإمكان متابعتها، وفى الإمكان مطاردتها.. ما هو تقديرك للأهمية، التى يجب أن تلقاها مثل هذه القضية فى الحياة المصرية؟ وما الذى جعل السرقات الفكرية والإبداعية النشاط الأكثر انتشارا وسط الجماعة الثقافية فى مصر؟!**

○ مسألة الملكية الفكرية والإبداعية من المسائل التى أصبحت تكتسب أهمية متزايدة جدا فى هذا الزمان، خصوصا بعد أن وقعت أغلب الأقطار العربية (إن لم يكن كلها) على اتفاقيات الجات، وهذه الاتفاقيات أصبحت سارية المفعول، وتقوم الآن مجموعة من الأجهزة والقوى العالمية بالمراقبة وباقتراح العقاب.

وآخر ما أعرفه من معلومات بحكم صلتى بهذا الموضوع، أن إسرائيل هى أكثر جهة فى الشرق الأوسط تنتهك حقوق الملكية الفكرية والإبداعية، وقد وجه لها أكثر من إنذار، وبالتالى فإن الخطوة المقبلة هى أن أى انتهاك إسرائيلى آخر لحقوق الملكية الفكرية سيقابل بالعقوبات.

فى هذا المجال، مصر فى إطار السمعة التى لا بأس بها، حتى بالقياس إلى دول عربية مثل دبى.

لكن سواء كنا نتحدث عن اتفاقية الجات أو منظمة التجارة الدولية أو منظمة دولية مثل «الوايبو»، فإننا يجب أن نعرف أنها ـ جميعا ـ تمثل مراقبة كونية (جلوبال) لهذه القضية، وقد أصبح تأثيرها رادعا، خصوصا أن العقوبة أصبحت تتعدى السارق إلى الدولة نفسها!!

فقد حدث فى لبنان ـ مثلا ـ حادث قرصنة بالسطو على دائرة المعارف البريطانية وطباعتها على (CD-ROM) وبدلا من أن تباع بألف دولار، أصبحت تباع بخمسين دولارا.. هنا العقوبة ستوقع على لبنان، وليس على الفرد السارق.

إذن المراقبة الدولية ـ فيما يخص الملكية الفكرية ـ أصبحت فعالة، ولكن هناك أشكال أخرى من الاعتداء على الملكية الفكرية ستظل قائمة، وخصوصا فى العالم الثالث وبلادنا العربية.

فمن الممكن جدا أن يقرأ أحد قراصنة الإبداع رواية ويحولها إلى قصيدة، أو أن يقرأ قصة قصيرة ويحولها إلى مسرحية.

الثقافة المصرية ـ مثل غيرها من ثقافات منطقتنا ـ فيها الموهوبين، وفيها غير الموهوبين.

وللأسف فإن غير الموهوبين ـ كالعادة ـ يريدون أن يحصلوا على كل شىء، ويكون ذلك بالقرصنة والتحايل للاغتصاب، وبعض هذه الحالات لا تستطيع أن تطبق عليه القانون، فهو يدخل فى نطاق (الحالة الأخلاقية) أكثر منه (الحالة القانونية)، ولا يمكن مقاومته إلا برأى عام مستنير ضاغط، هو الذى يستطيع أن يتدخل، ويحمى، ويمنع.

وللأسف ليس لدينا هذا الرأى العام المستنير، وبالعكس، تنشب فى الساحة الثقافية المصرية معارك، وتتبادل فيها الأطراف شتائم بذيئة جدا، ولا يحرك أحد المثقفين ساكنا.

ولو كان هناك رأى عام ضاغط، لَرَدَعَ من يخرج على حدود اللياقة، أو ـ حتى ـ على حدود العرف فى مسألة الأمانة الإبداعية والأمانة العلمية.

وللأسف، فإن لدينا أساتذة متخصصين فى سرقة الكتب!

وأسوق ـ هنا ـ حالة رئيس لجامعة الأزهر، حكم عليه فى قضية من هذا اللون فى المحكمة.. ولم يفعل أحد ضده شيء.

ونحن فى لجان الترقيات فى الجامعة نرى حالات سرقة فادحة، وكل ما نملكه أو نستطيع فعله، هو أن نكتب تقريرا للمجلس الأعلى للجامعات.. وعلى الرغم من ذلك، فإننى لم أسمع عن واحد ممن كتبنا تقارير ضدهم بهذا المعنى قد فصل من الجامعة.

هذه ـ كما قلت ـ حالة أخلاقية ترتبط بوجود رأى عام ضاغط، إضافة إلى عدم وجود معايير محددة داخل الساحة الثقافية، ومن ثم اختلاط الحابل بالنابل، وهذا الخليط لا يمكن أن يمنعه ألف قانون دولى أو منظمة مثل «الوايبو». ولكن ما سوف يمنعه هو تطوير الحالة الثقافية من داخلها، وتقوية العناصر العقلانية الحقيقية والأصيلة، لأنها حينما تكبر تصبح قوة ضغط وتطرد العناصر الأخرى غير الأخلاقية!

فائض!

- **ذكرت لى فى حوارك الممتع ـ يا دكتور جابر ـ نقطتين مهمتين فى الواقع، إحداهما: هى تطوير الثقافة المصرية من داخلها، والتى ذكرتها حالا، والنقطة الثانية: هى تدوير فائض الثقافة المصرية فى ماكينات غير مصرية (والتى ذكرتها عند شرحك للدعم غير المباشر للتطرف).**

هل استطاعت خطة المجلس الأعلى للثقافة استيعاب فائض الطاقة الثقافية المصرية، وتدويره فى ماكينة ـ جد ـ مصرية، بدلا من أن يدور فى ماكينات أخرى إقليمية تمثل مجتمعات تختلف فى درجة النمو الاجتماعى والثقافى عنا؟

ثم كيف تقيم الدعاوى التى ترى اختيارات المجلس فى عضوية اللجان، وفى الأعمال التى يتبناها، منحازة إلى اتجاه ثقافى وفكرى بعينه؟

○ هذا ليس سؤالا واحدا، إنه سؤالان!

وبالنسبة للأول، أظن أن المجلس الأعلى للثقافة ـ فى حدود اختصاصاته أسهم فى تدوير فائض العمالة ثقافيا، وأول ما يطرأ على ذهنى فى هذا المجال، المشروع القومى للترجمة، فقد نجحنا وبدعم من الدولة، ابتداء من الرئيس مبارك، وانتهاء بفاروق حسنى، أن نجيش كما رهيبا من المترجمين المصريين ليبدعوا فى مجال الترجمة بأكثر من ٣٥ لغة.. وهذا أمر يحتاج إمكانيات مادية فادحة.

ولأول مرة فى تاريخ الثقافة العربية، نخرج من دائرة المركزية الأوروبية.

وبالطبع هناك ترجمة عن الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية والألمانية. ولكن إلى جانب هذا، هناك ترجمات عن الصينية والفارسية والكرواتية والصربية والتركية والحبشية، ولغة الهوسا، والعبرية واللغات الروسية المختلفة!!

الآن لدينا مشروع يستوعب فعلا طاقات جيش من المترجمين المصريين، بل إن هناك من هؤلاء من لم يكن يفكر فى الترجمة أساسا، لأنهم مرتبطون بلغات لا أحد يهتم بها، ولكن الموقف تغير ـ بالنسبة لهم ـ تماما.

أضف إلى المشروع القومى للترجمة، المؤتمرات التى نقيمها، وهى لم توسع هوامش الحوار الديمقراطى بين المثقفين المصريين والعرب على اختلاف تياراتهم وأجيالهم فحسب، ولكنها خلقت حوارا بيننا وبين الأعلام الثقافية والإبداعية الأجنبية أو المقيمة فى الخارج (الأرجنتينى باراساجيوس، والفرنسى چاك دى ريداه ـ وفى نوفمبر المقبل إدوارد سعيد).

محاضرات، بل وصدامات بين هؤلاء والحاضرين، وصل چاك دى ريداه فى أحدها إلى اتهام الحضور بأنهم لم يقرأوه جيدا!!

هذه اللقاءات الحية والحوار المباشر يخلق روحا جديدة فى الحياة الثقافية المصرية.

وأظن أن هذا شىء شديد الأهمية فى تدوير فائض الطاقة الثقافية الذى كنت تحدثنى عنه.

وفوق هذا، فقد بدأنا نصدر مجموعة من المجلات المتخصصة، ولدينا مجموعات عمل تشتغل على تصورات إستراتيجية عن الثقافة المصرية فى القرن الحادى والعشرين.

لقد فعلنا كل هذا داخل المجلس، ولو كان غيرنا عمل بنفس النشاط، لكانت صورة مصر الثقافية قد اختلفت للغاية.

أما حكاية أننا متعصبون لتيار التى وردت فى سؤالك يا دكتور عمرو، فهى حقيقية.. وحقيقية جدا!!

نعم.. نحن متعصبون للتيار العقلانى الذى يحترم حرية الرأى والتفكير، ويحترم حق الخطأ، ويحترم الاجتهاد.

نحن نضرب لهذا التيار «تعظيم سلام» !!، بكل ألوان الطيف التى تندرج تحته، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.

نعم.. مرة أخرى نحن نتعصب لتيار واحد، هو تيار الدولة الحديثة المؤمن بالنظر إلى المستقبل، بل وبالتطوير إلى الأفضل.

أن يسمى المثقف نفسه ليبراليا أو إسلاميا أو ماركسيا أو بعثيا أو ناصريا، فهو حر، ولكن ما يعنينا أن يكون مؤمنا بالدولة الحديثة.

وهذا هو منهجنا فى التفكير حتى فيما يخص التيارات والمذاهب الفنية، ففى لجنة الشعر بالمجلس ستجد المتحمسين لقضية النثر، وستجد المتحمسين للقصيدة العمودية. أما أن يكون العضو شاعرا من أصله، فهذا لن يحدث أبدا !!

فى لجنة الفلسفة ستجد كل التوجهات، ولكن يغلب عليها طابع واحد هو

طابع الثقافة المدنية العقلانية المتحررة التى تؤمن بالحرية، وبالتجريب، وبالمغامرة، والانطلاق.

لكن هذا التيار واسع جدا وعريض، يستطيع أن يستوعب اتجاهات متعددة تشمل كل التوجهات الثقافية الحقيقية والأصيلة فى مصر.

لا يدخل فى الحسبة ـ هنا ـ مثقف يرى نفسه الوحيد الذى على صواب، والباقون ـ كلهم ـ مخطئون خطاؤن، ثم يقول إننا نتجاهله !!

هو ـ أصلا ـ يتجاهل الكل!

لا تأتينى بمثل لتيار التكفير، وكل ما يقوله ـ أناء الليل وأطراف النهار ـ يصب فى خانة تكفير الآخرين، وتقول لى إنه يجب أن يشارك، فمثل هذا الشخص يصادر على المطلوب، ولا ينبغى أن يكون طرفا فى ممارسة ديمقراطية، لأنه صادر عليها من البداية، وإلا كنا بصدد حالة يريد صاحبها الديمقراطية كى يذبحنا !!

ومع ذلك فنحن فى مركز القوة، بدليل أننا دعونا ـ حتى ـ المتطرفين للمناقشة معهم، ففى أكثر من مرة دعونا د. محمد عمارة، وفى أكثر من مرة قبل الدعوة، ولكن فى اللحظة الحاسمة للحضور، لم يحضر.

التيار العقلانى المسيطر على المجلس هو تيار قوى، واثق من نفسه، مستعد للحوار.

وزمان كانت التهمة التى توجه للمجلس هى أنه كله من الشيوعيين، وبعد ذلك بقليل أصبحت التهمة أن كل المجلس ناصريون.. والحقيقة أن المجلس فيه ماركسيون، وناصريون، وقوميون عرب، وليبراليون، ومنه من يرفع شعار الفكر الدينى !!

● **من يرفع شعار الفكر الدينى فى المجلس؟**

○ هناك مجموعة موجودة فى لجنة الفلسفة من دون ذكر أسماء، وكذلك مجموعة أخرى فى لجنة العلوم الاجتماعية.

● **ذكرت فى حوارك ـ أيضا ـ أن كل التيارات بأجيالها ممثلة فى أنشطة المجلس، ولكننى ـ وهذه ملاحظة خاصة ـ أرى أن الچونتة الثقافية العربية التى تحضر فعاليات أنشطة المجلس ورموزها ونجومها هى كما هى لم تتغير.. أليس هناك جيل جديد من المثقفين العرب، وما هى سماتهم، والعناصر التى شاركت فى تكوينهم؟**

○ لا أوافقك على هذا السؤال..

فالذين نوجه لهم الدعوة نوعان:

أولهما قامات معروفة لا يمكن أن تتجاهلها، وهؤلاء أنت مضطر، وفى نفس الوقت يشرفك دعوتهم.

فعندما نذكر مجال الشعر.. من ذا الذين يستطيع أن يتجاهل أدونيس، أو محمود درويش، أو سعدى يوسف، وهؤلاء يشرفنا أن يحضروا، وما حدث فى الشعر يحدث فى كل المجالات المختلفة.

هناك شخصيات لا تستطيع أن تتجاهلها، ويشرفنا حضورهم باستمرار، يعنى أنا ـ شخصيا ـ يشرفنى باسم المجلس أن مثقفا مثل إدوارد سعيد يحضر سنويا.

ولكن إلى جانب هذا، فإننا نبحث ـ باستمرار ـ عن الأجيال الجديدة.

وعلى سبيل المثال: فى مؤتمر المرأة ـ الذى عقدناه منذ شهور ـ حضره ١٢٠ مدعوا، أؤكد لك أن ٣٠ من المدعوين فقط كانوا من المعروفين، والتسعين الآخرين من الأسماء الجديدة.

فى مؤتمر المرأة حضرت ٢٠ باحثة لبنانية للمرة الأولى، وقد كن رائعات، ومنهن واحدة كتبت كتابا غير مسبوق عن السجن.

وفوق هذا، فقد اتبعنا تقليدا جديدا، هو أننا نطلب من كل اسم من المدعوين التقليديين أن يرشح لنا عشرة أسماء جديدة، ومع كل منهم بعض المعلومات،

ومن ثم تتكون لدينا قاعدة معلومات عن الأجيال الشابة الجديدة من المثقفين والمبدعين العرب.

سمات هؤلاء الجدية، ولا يكررون ما قيل من قبل، ولديهم أفق مختلف، واطلاع على كل التيارات الجديدة فى العالم ، ودرجة عالية من الجذرية فى التفكير.

وخذ مثلا على هؤلاء الوفد المصرى، الذى يحضر الدورة الحالية لمراجعة نصف العقد لنتائج مؤتمر المرأة فى بكين.. وستجد أفضل عناصر هذا الوفد الشابات، مثل: ليلى جمعة، وليلى الخواجة، وأخريات يفخر المرء بهن ويفرح!!

أستطيع أن أعد لك عشرات.. هدى الصده، نيفين مسعد، هالة فؤاد..

لقد كانت إحدى النتائج المفرحة لمؤتمر المرأة لى ـ أنا شخصيا ـ أننى اكتشفت جيلا من الشابات الباحثات مختلف وبديع.

بل وستجد أن الرجل الثانى فى المجلس الأعلى للثقافة الآن، عماد أبو غازى، هو نموذج مشرف، وحوله شبان مثل الورد، يشعرونك أن المستقبل القادم مفرح.. نعم.. المستقبل مفرح!

- ٢٠٠١ -

❑ ❑ ❑